

كتب بالعبرية

أسرى في لبنان* (شفييم بلبانون)

عوفر شيلح ويوآف ليمور

تل أبيب: مسكال - يديعوت أحرونوت وخبميد، 2007. 437 صفحة.

ثمة مشكلة تواجه لجنة فينوغراد. فبعد الحروب السابقة، كانت تقارير لجان التحقيق، أو نقاطها الرئيسية على الأقل، تعلن على الملأ قبل صدور الكتب المهمة عن الحرب. كانت هذه حال لجنة أفرانات التي تقدّم تحقيقها في حرب يوم الغفران أربعة أعوام على ظهور كتاب حانوخ بارطوف عن دافيد إلعازر، رئيس هيئة الأركان العامة في أثناء تلك الحرب. وكانت هذه أيضاً حال لجنة كاهان التي تقصت أحداث صبرا وشاتيلا، نشرت النتائج الرئيسية التي توصلت إليها قبل عام من قيام زئيف شيف وإيهود يعاري بإصدار كتابهما عن حرب لبنان الأولى. ولم يكن لدى الرأي العام في هاتين المناسبتين رواية بديلة تتحدى الرواية الرسمية.

لكن على غرار كثير من الأمور المرتبطة بالحرب الغريبة في صيف سنة 2006، سُجّلت سابقة أخرى: قبل أيام من موعد ظهور تقرير لجنة فينوغراد المرهلي، أصبح بين أيدينا كتاب عوفر شيلح ويوآف ليمور عن تلك الحرب (بالعبرية)، وهو ما قد يدفع ذلك التقرير الرسمي إلى الظلال. ولا يرجع الأمر إلى أن رئيس الحكومة هو الذي عين لجنة فينوغراد، خلافاً للحالتين السابقتين، فحسب، بل أيضاً إلى تميز شيلح وليمور في تحليل طريقة التوصل إلى القرارات في أثناء الحرب وكيفية تنفيذ الجيش لواجباته. وقد توصل كتابهما إلى نتائج واضحة في هاتين القضيتين، وهما القضيتان اللتان ستصدر اللجنة أحكامهما بشأنهما.

كان يمكن أن يتسم الكتاب بالتسرع وبمحدودية القيمة، نظراً إلى قصر المدة بين الأحداث وصدوره. لكن ثمة فرص كبيرة أن يصمد هذا الكتاب أمام اختبار الزمن بفضل ثلاثة مكونات ناجحة. بدايةً، فإن الكتاب محشو بالمعلومات. ففي المقدمة، كتب المؤلفان أنهما قابلا أكثر من مئة شخص. وهذه المقابلات، إلى جانب المعطيات المستقاة من محاضر اجتماعات الحكومة والمحاضر العسكرية، توفر ثروة من المعلومات الجديدة التي تركز على قضايا الحرب الرئيسية.

ثانياً، المعرفة والإدراك المهنيان اللذان يتحلى بهما المؤلفان يجعلان هذا الكتاب أكثر كثيراً من تقرير إخباري (ريبورتاج). وبالحكم على ترتيب ظهور اسمي المؤلفين على الغلاف، بالإضافة إلى سجلاتهما الشخصية، فإن معظم الفضل هنا يعود إلى شيلح.

نشر شيلح في سنة 2003 دراسة ذكية وأصيلة عن القوات الإسرائيلية، وأتبعها بعد عامين بكتاب ممتاز عن الانتفاضة الثانية (بالاشتراك مع الصحافي رافيف دروكر)، وأصبح أحد كبار الخبراء المدنيين بشؤون الدفاع في إسرائيل في السنوات الأخيرة. وقد أضافت هذه الخبرة والبصيرة عمقاً استثنائياً ووزناً إضافياً إلى الكتاب الحالي.

ثالثاً، بالنسبة إلى الوقائع والمعرفة والإدراك الجيد للمواد، فإن الكتاب يتوصل إلى نتائج واضحة جداً بخصوص العواقب المؤسفة لهذه الحرب. وهو يعرض العوامل الشخصية والهيكلية والثقافية التي أدت إلى رداءة صنع القرار على أعلى المستويات - رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان - والافتقار إلى المهنية في المستويات الأدنى من ذلك. فقد أُلْغيت أطقم دبابات اللواء المدرع 401 مثلاً جنازير دبابات ميركافا 4 بإنزالها بطريقة غير ملائمة من ناقلات الدبابات.

على المستوى الشخصي، لم يظهر بمظهر جيد سوى قلة قليلة من المعنيين بإدارة الحرب. فقد أدلى الوزراء شاؤول موفاز وتسيبي ليفني وأفي ديختر ومئير شيطريت بملاحظات ذكية، لكن لم يترجم أي منها إلى أصوات سياسية ملزمة. وقدم آخرون، مثل عامي أيلون وإيهود براك، من خارج الدائرة الحاكمة، نصائح حكيمة، لكنها أهملت على العموم. ومن المهنيين الذين برزوا رئيسا الموساد والشين بيت، اللذان تمكنا من قراءة الخريطة بدقة نسبياً، إلى

جانب عدد من الجنرالات، مثل موشيه كابلينسكي وغادي أيزنكوت، اللذين أدركا حدود القوة، وإيال بن روفين، وهو من القليلين بين كبار ضباط الجيش الإسرائيلي الذين لديهم خبرة بقيادة قوات كبيرة. كان قادة الفرق ورجالهم، المتلهفون كثيراً إلى دخول القتال، يفتقرون إلى خبرة القيادة الضرورية، وذلك أمر حاسم نظراً إلى تدني مستوى مهنية وحداتهم. وقد أدى التضافر المأسوي بين الدوافع العالية [إلى خوض المعركة] وبين الافتقار إلى المهنية إلى سلسلة من المناورات الفاشلة، وأسوأها جمود الموقف يومين (9 و10 آب/أغسطس) بين "عامود هائيش"، وهي فرقة مدرعة من جنود الاحتياط بقيادة اللواء إيرتزوكرمان، وبين حفنة من مقاتلي حزب الله. لقد كانت العملية خرقاء ومشوشة، وانتهت بلا أي إنجاز. وربما تكون واحدة من أشد العمليات إذلالاً في تاريخ القوات الإسرائيلية.

الانتقادات الشخصية

غير أن أغلبية الانتقادات الشخصية تقتصر على الثلاثي الذي قاد إسرائيل إلى الحرب. لا يوصف إيهود أولمرت بأنه يفتقر إلى كل القدرات القيادية فحسب، بل أيضاً بأنه غير قادر على التمييز بين كونه رئيساً للحكومة وبين كونه سياسياً. فقد أمضى الحرب وهو يغمر الحكومة بخطاباته التشريعية. وبما أنه لا يفهم العلاقة بين الصفوف العسكرية والسياسية، فقد اعتقد أن الموافقة على مطالب العسكريين تعفيه من المسؤولية السياسية (حتى في حال تأليف لجان تحقيق في المستقبل). ومن الأمور الغريبة الأخرى ضعف إلمامه بالتاريخ: ففي أوائل الكتاب، ينقل شيلح وليمور عن أولمرت حديثه في اجتماع للحكومة في 6 آب/أغسطس عن "انسحاب الروس من أفغانستان، وعدم اكتراث إدارة بريجنيف للرأي العام." لقد كان ليونيد بريجنيف الرجل الذي أدخل السوفييات إلى أفغانستان، لا الرجل الذي أخرجهم منها (خرجوا بعد مرور سبعة أعوام على وفاته)، وكان للرأي العام دور مهم في قرار الانسحاب.

من العيوب الأكثر خطورة شخصية رئيس الحكومة المزاجية، وميله إلى اتخاذ قرارات متسرعة تفتقر إلى التفكير الاستراتيجي الذي يربط مسار الحرب بأهدافها النهائية. ونتيجة ذلك دخلت إسرائيل حرباً باختيارها قد تكون مبررة، لكنها محكومة بالفشل. والأسوأ من ذلك، كما يقول شيلح وليمور، أن أولمرت اتخذ قرارات حياة أو موت بناء على مصالح سياسية ضيقة. وأبرز الأمثلة لذلك ما حدث يوم الجمعة في 11 آب/أغسطس، عندما اختارت صحيفة "هآرتس"، لأسباب خاصة بهيئة التحرير، نشر مقالة رأي غاضبة لآري شافيت في صفحتها الأولى، تدعو أولمرت إلى الاستقالة إذا وافق على قرار مجلس الأمن بإنهاء الحرب من دون عملية برية. وقيل إن هذه المقالة، أكثر من أي شيء آخر، أقنعت أولمرت بالموافقة على خطوة خلّفت مقتل 33 جندياً، لكنها لم تحقق شيئاً على الصعيد السياسي. لقد نالت دولة إسرائيل نصيبها من القادة المتسرعين والمستخفين وغير المتمرسين، لكن مستشاريهم، الذين يعنون بالدفاع القومي في المقام الأول، ساعدوا في إضفاء التوازن على مواطن الضعف هذه. إمّا في صيف سنة 2006، فقد كان أولمرت محاطاً بأشخاص زادوا الأمور سوءاً. لعل عمير بيرتس هو وزير الدفاع الأول في تاريخ هذا البلد الذي ليس لديه اهتمام بالدفاع. كتب كثيراً عن افتقاره إلى الخبرة وعدم فهمه في القضايا العسكرية والدفاعية، لكن جوهر المشكلة أن بيرتس الدائم الارتياح يقدم السياسة على الاعتبارات المهنية عند كل منعطف رئيسي تقريباً في الطريق. ونظراً إلى ريبته، نادراً ما اعتمد على الخبراء من حوله، وعمد إلى جمع نوع من الموظفين السريين لديه، بينهم أفراد على درجة عالية من الخبرة، مثل أمنون ليبكين شاحاك وعموس ملكا، لكن ذلك لم يكن له التأثير المنشود، وانتهى به الأمر إلى الاعتماد على ضابطه المساعد - وهو ضابط برتبة لواء حاز ثقته، لكنه لم يكسب ثقة رئيس هيئة الأركان العامة.

مع ذلك، كان لدى بيرتس ومضات عبقرية هنا وهناك. وفي مرحلة ما، أدرك أنه لا يوجد غرض حقيقي وراء طلب رئيس هيئة الأركان العامة زيادة عمليات سلاح الجو (لتدمير بنت جبيل تماماً من الجو، مثلاً)، وقد حال رفضه هذا الطلب دون حدوث نتيجة كارثية. غير أن بيرتس خضع في النهاية، على غرار أولمرت، للمصالح السياسية الضيقة. فعندما قدر أنه من غير احتلال الجنوب اللبناني سيكون عرضة للزوال عن الخريطة السياسية، تراجع عن دعمه لإنهاء الحرب من دون عملية برية، ودعا بوضوح لا لبس فيه إلى مثل هذه العملية.

قصر نظر حالوتس

الرجل الذي يستحق أسمى الانتقادات هو رئيس هيئة الأركان العامة. فقد أراد دان حالوتس كسب الحرب بقوة سلاح الجو فحسب. ويستطيع المرء بالتأكيد فهم السبب نظراً إلى أداء القوات البرية في الجيش الإسرائيلي. وكان الأسلوب الذي اتبعه لتحقيق هذا الهدف قصف البنية التحتية اللبنانية، الأمر الذي سيؤدي، في اعتقاده، إلى ضغط داخلي لبناني و/أو عالمي يضع حداً لحرية الحركة العسكرية التي يتمتع بها حزب الله. وعندما تبين في وقت مبكر أن إدارة بوش تنظر إلى ذلك بمثابة تهديد لحكومة فؤاد السنيورة، قرّة عينها، لم يعد كسب الحرب من الجو خياراً واقعياً. لكن حالوتس رفض قبول ذلك وتمسك بنهجه حتى نهاية الحرب.

وقد استغل حالوتس افتقار أولمرت وبييرتس إلى الخبرة العسكرية لتسويق خطط عسكرية كان تعامل معها عسكريون آخرون بارتياح، وتعامى في الغالب عن مشكلة صواريخ الكاتيوشا القصيرة المدى التي لا يمكن تدميرها إلا عن طريق عملية برية طويلة وشاقة. فضغط من أجل مبادرات عسكرية عديمة التأثير توقع خسائر عالية، مثل احتلال بنت جبيل، وترمي إلى تحقيق انتصار مشهدي في المكان الذي ألقى فيه نصر الله كلمته في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي في أيار/مايو 2000. وحرص حالوتس أيضاً على عدم دعوة الضابط المسؤول عن القيادة الشمالي أودي أدام إلى تل أبيب، وهو ما حال دون سماع صناعات القرار المدنيين رأياً مختلفاً عن رأيه. ولم يجمع قط الأركان العامة ولو مرة واحدة للبحث في بدائل الاستراتيجية السائدة.

تسرب الغرور وضيق الأفق الذي أظهره حالوتس إلى الجيش، الأمر الذي نجم عنه وضع تحاشي فيه القادة الكبار، الذين أصبحوا موالين في العقد الأخير على أي حال، مواجهة أداء الجيش المعيب في أثناء الحرب. وتواصل "صمت الحملان" بعد الحرب، عندما اجتمع الضباط الكبار للبحث في الدروس التي يمكن استقاؤها منها.

كانت القرارات طوال الحرب تتخذ بإشراف هؤلاء القادة الثلاثة الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم. في البداية، ساد جو من "التفكير الجماعي" و"الثقة بالنفس". لكن مع تقدم الوقت، واتضح صعوبة تحقيق أهدافهم، وتنامي قوة الهجمات بصواريخ الكاتيوشا يوماً بعد آخر، تحول الغرور إلى انكسار وعجز. ومما زاد الطين بلة بعد ذلك الأعياب رئيس هيئة الأركان العامة الذي أعطى انطباعاً بأن الوقت بدأ ينفد، وتمكن من دفع الوزراء إلى الموافقة على مخططة التفصيلي للهجوم البري من دون تحقيق أي تغير.

كانت عملية اتخاذ القرار في حرب لبنان الثانية شبيهة جداً بما كانت عليه في حرب لبنان الأولى سنة 1982. والفارق أنه في ذلك الوقت كان لدى إسرائيل جيش يعرف كيف يقاتل. أما الجيش الإسرائيلي في سنة 2006 فقد كان يجيد اغتيال الإرهابيين وتنفيذ عمليات ذات أهداف محددة، لكنه فقد صلته بالقتال البري. وما من شك في أن هناك عدة عوامل وراء هذا التدهور، من الاعتماد المفرط على التكنولوجيا المتقدمة إلى الخوف المبالغ فيه من الإصابات، الأمر الذي عكس تحول إسرائيل إلى ما سماه المفكر الاستراتيجي العسكري إدوارد لوتفاك "مجتمع ما بعد البطولة".

مع ذلك، من الواضح أن جذور ضعف أداء الجيش الإسرائيلي هذه المرة ترجع إلى جهوده الحثيثة، منذ أيلول/سبتمبر 2000، لقمع الانتفاضة الفلسطينية. وكان من نتائج ذلك تراجع تدريب المجندين النظاميين على القتال، وعدم تدريب جنود الاحتياط، وانخفاض مستوى الاحتراف - وخصوصاً في أوساط أطقم الدبابات. فقد نمت فئة من الضباط يستند منظورها ومهاراتها العسكرية بأكملها إلى المناوشات في الأراضي [المحتلة]، وتفتقر إلى خبرة بإدارة حرب تقليدية واسعة النطاق، حتى ضد قوة متواضعة. ويقود هؤلاء الضباط وحدات غير قادرة على العمل من دون استخبارات واسعة النطاق، وحدات يصبح مهما الوحيد التراجع بسرعة منذ اللحظة التي تتكبد فيها أولى الإصابات. وعلى العموم، تبدو صورة الجيش الإسرائيلي الواردة في هذا الكتاب انعكاساً باهتاً للجيش الإسرائيلي الذي كنا نعرفه قبل آب/أغسطس الماضي.

لا يعني أي من ذلك أن مقاتلي حزب الله يتمتعون بأي ميزة على العسكريين الإسرائيليين. فقد أثبت جنودنا قدرتهم في العديد من الاشتباكات. لكن في التحليل الأخير، كان أداء القوات البرية الإسرائيلية مخيباً جداً بحيث يمكننا القول إن الثمن الحقيقي للقتال الدائر في الأراضي المحتلة كان واضحاً جداً في حرب لبنان الثانية. لقد كان الفلسطينيون، بمعنى ما، هم الذين هزموا الجيش الإسرائيلي في تلك الحرب.

سينناول تقرير فينوغراد كل هذه القضايا بالتأكيد، على الرغم من أنه ربما يتجنب حقول الألغام السياسية التي تجرأ شيلح وليمور على خوضها. والمشكلة هي أن مشكلات إسرائيل الدفاعية لن تقترب من الوصول إلى حل مرض، حتى لو سار أولمرت وبييرتس على خطى حالوتس. فموطن الضعف البنوي، وانعدام المهنية، ومشكلات القيادة،

وتراجع الروح المعنوية التي أضرت بالجيش الإسرائيلي في الحرب الأخيرة، أمور تنبع كلها من شد الحبال بين المطالب المستمرة من الجيش في الأراضي المحتلة وبين التحدي الأكبر على الحدود الشمالية. ويكمن الحل في توقيع اتفاقيتي سلام مع الفلسطينيين والسوريين.

لن تقول لجنة فينوغراد ذلك (ليس لديها تفويض بذلك)، ولا يجازف كتاب "أسرى في لبنان" في البحث في هذا الموضوع، لكن الخلاصة التي يتوصل إليها المرء منه هي أنه ما دامت إسرائيل تفتقر إلى قيادة جادة مستعدة لدفع الثمن الذي نعرف أنه يجب دفعه لإنهاء النزاع، فإن الجيش الإسرائيلي لن يتمكن من تأمين مستوى الأمن الذي ينتظر منه تأمينه. ومن ذا الذي يتحمل نتائج الصفقة الخاسرة؟ الشعب الإسرائيلي بطبيعة الحال.

يوري بار جوزف

أستاذ في دائرة العلاقات الدولية في جامعة حيفا

(*) المصدر: *Haaretz*, 27/4/2007.

ترجمة: عمر الأيوبي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx